



أثر التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي بليبيا

د. فرج مصباح إمبارك*

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الإجابة عن إشكالية مفادها إلى أي مدى أثر التدخل الدولي في الاستقرار السياسي بليبيا؟ وذلك من خلال ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول بعنوان: مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي لليبيا، ومواردها الطبيعية التي تؤثر بها، التي أسهمت بشكل فعال في استقطاب القوى الإقليمية والدولية، وكان المبحث الثاني بعنوان: التدخل الدولي في أثناء وبعد الأحداث التي شهدتها ليبيا وبعدها، وذلك من أجل ضمان مصالحها في هذا البلد، أما المبحث الثالث فتناول: التدخل الإقليمي في حالة الليبية، تلى ذلك توصيات تهدف إلى وضع حلول لخروج الدولة الليبية من حالتها بغية تحقيق الاستقرار السياسي فيها.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الخارجية، الاستقرار السياسي، ليبيا.

Abstract:

The study aimed to answer the problem: To what extent has external intervention affected political stability in Libya? This was addressed through three sections. The first section was titled: The concept of intervention, the importance of Libya's geographical location, and its abundant natural resources, which have effectively contributed to attracting regional and international powers. The second section was titled: International intervention during and after the events witnessed by Libya, to ensure their interests in this country. The third section addressed regional intervention in the Libyan case. This was followed by recommendations aimed at providing solutions to help Libya overcome its case and achieve political stability.

Keywords: External interventions, political stability, Libya.

* د. فرج مصباح إمبارك (عضو هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال، قسم العلوم السياسية - جامعة الجفرة - ليبيا).



المقدمة:

عرفت المنطقة العربية على مر العصور تدخلات مستمرة من قبل القوى الإقليمية والدولية سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، وبالتالي مع ما يسمى بثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة نهاية عام 2010، فقد تعاظم حجم التدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة، ولم تكن حالة ليبيا استثناءً، نظراً لأهمية موقعها الجغرافي ومواردها الاقتصادية، حيث لعبت الأطراف الدولية والإقليمية أدواراً رئيسية أفضت إلى تغيير النظام السياسي فيها، ومنذ ذلك الحين لم تكف تلك القوى عن تدخلاتها بشتى الطرق، لذا لم تنعم البلاد بالاستقرار، وذلك انعكس سلباً على الأوضاع السياسية وغيرها من المجالات.

مشكلة الدراسة:

ستحاول الدراسة الوقوف على تأثير التدخلات الخارجية في الاستقرار السياسي بليبيا، حيث لوحظ تعاظم حجم التدخل الدولي في الشأن الليبي، وتبعاً لتباين مصالح تلك القوى واختلاف وجهات نظرها حيال معالجة الأوضاع في ليبيا ساد البلاد حالة من عدم الاستقرار في مختلف المجالات، ومنها الوضع السياسي، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة على التساؤلات التالية:

1. إلى أي مدى أسهم التدخل الدولي في عدم استقرار الوضع السياسي بليبيا؟
2. ما مدى تأثير الموقع الجغرافي والإمكانيات الطبيعية في عمق ومستوى التدخل الدولي في الشؤون الداخلية والسياسية للدولة الليبية؟

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية الدراسة في تقييم وتحليل حجم وعمق التدخل الدولي في ليبيا بعد عام 2011م والوقوف على أثر تلك التدخلات في الاستقرار السياسي بليبيا.



أهداف الدراسة:

يسعى الباحث إلى تحقيق بعض الأهداف، منها الوقوف على الأسباب وراء تدخل القوى الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، ومعرفة ما إذا كان هذا التدخل إيجابياً أم سلبياً على الأوضاع السياسية في البلاد وعلى استقرارها.

مناهج الدراسة:

يستعين الباحث في طرحي لهذا الموضوع بالمنهج التاريخي متبعاً بالمنهج التحليلي، ومنهج دراسة الحال، وستقدم الدراسة نظرة مستقبلية لمعالجة تلك القضية، وذلك من خلال قيام هيئة الأمم المتحدة بمسؤولياتها تجاه هذا البلد، وكل الأطراف الليبية للنهوض ببلادهم.

مباحث الدراسة:

قسم الباحث ورقته إلى ثلاثة مباحث، عرض في الأول مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي للبيبا، وفي المبحث الثاني تطرق إلى تدخل القوى الدولية في الشأن الليبي منذ عام 2011م، ثم جاء المبحث الثالث بعنوان التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية.

المبحث الأول/ مفهوم التدخل وأهمية الموقع الجغرافي للبيبا:

أولاً. مفهوم التدخل:

يعد مفهوم التدخل من الأمور غير المتفق عليها، ويرجع ذلك إلى كون التدخل (فكرة ذات استعمال خطير في القانون والسياسة)¹ ويقصد به تدخل دولة بشكل قسري في شؤون دولة ما من جانب دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى بقصد التأثير في السياسات الداخلية والخارجية للدولة المعنية.² وقد أعطى جوزيف ناي تعريفين للتدخل هما³ :تعريف ضيق "التدخل بالقوة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى"، تعريف واسع: هي ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة،

1 - عبد الفتاح عبد الرازق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان: دار مجلة 2009، ص12.

2 - مصطفى عبدالله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996، ص241.

3 - كريم بوشوارب، استراتيجية التدخل العسكري لحلف الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، مذكرة تكميلية لنيل الماستر، جامعة العربي بن مهدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2016-2017، ص10.



فيما عرفه ماكس بيلون بأنه "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية، والسلوك الخارجي لدولة واحدة باستخدام درجات متباعدة من القمع نتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، فقد يتخد التدخل أشكالاً متعددة منها؛ الحصار الاقتصادي، أو الضغوط الدبلوماسية أو الدعائية، أو في شكل الحرب ويكون التدخل العسكري آخر خيار؛ لأنه ليس بالعمل الأكثر عقلانية"¹.
ثانياً. أنواع التدخل:²

1. تدخل مسموح به: ويكون بإذن الدولة المستقلة وبدعوة منها وتنسيق معها.
2. تدخل من نوع: ويحدث في حالة تدخل دولة في شؤون دولة أخرى بدون إذن منها أو التشاور معها، ويعد هذا النوع من التدخل بمنزلة جريمة عدوان.
3. تدخل ثالث مفهوم من الأمم المتحدة تحت مبدأ "مسؤولية الحماية" أو إنقاذ المدنيين من المجازر.

ثالثاً. أهمية الموقع الجغرافي لليبيا:

كلمة ليبيا مشتق من اللبوة، وهي أنتي الأسد، حيث كانت تعيش الأسود في هذه المنطقة بسبب المناخ الملائم لحياتها مما هي عليه الآن، وورد هذا الاسم في التوراة باسم ليبابيم بمعنى أنتي الأسد، وأطلق بعض المؤرخين العرب اسم لوبايا نسبة إلى لوبى بن حام بن نوح عليه السلام³.

تحتل ليبيا المرتبة السابعة عشرة في العالم من حيث المساحة، والمرتبة الرابعة إفريقيا، حيث تبلغ مساحتها حوالي 1.800.000 كليو متر مربع، يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب كل من ت Chad والنيجر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الغرب الجزائر، وتونس من الشمال العربي، ومن الشمال البحر المتوسط الذي يفصلها عن الجنوب الأوروبي⁴.

وتتمتع ليبيا بموقع جغرافي استراتيجي، فهي تقع في وسط شمال القارة الإفريقية، وتعد أهم معابر القارة للبحر المتوسط، فضلاً عن قريها من جنوب أوروبا، وساحلها أطول من أي بلد مطل على البحر

1 - المرجع نفسه، ص 10.

2- عبد الحميد صيام، " التدخلات الخارجية والقانون الدولي: نماذج من سوريا ولibia واليمن " جريدة القدس على الرابط: <http://www.Alquds.co.uk>.

2 - محمود شاكر، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا، بيروت، الدار العلمية، 1392هـ، 1972م، 10، 11.

4 - ليلى العاجيب، أين تقع ليبيا، 1 يونيو 2019 نقلًا عن <http://www.mawdoo3.com>



المتوسط، إذ يبلغ طوله 1.770 كليو متراً (100.1 ميل)، لهذا يمثل الساحل الليبي ممراً لحركة التجارة العالمية، وهذا جعلها محل أطماع لقوى الخارجية على مر التاريخ¹ لا سيما الدول الأوروبية التي ترى فيه مدخلاً لمد نفوذها إلى دول شمال المغرب العربي، وبولبة عبر لقارة أفريقيا. بل إن الدول الإقليمية والدولية تتنافس فيما بينها للسيطرة عليها لتحقيق مصالحها، لا سيما حل مشكلة الطاقة المتفاقمة في الآونة الأخيرة، لما لها من ثروات هائلة من النفط والغاز، فهي عضو في الأوبك ويقدر احتياطها من النفط بحوالي 44 مليار برميل، ويبلغ احتياطات الغاز الطبيعي فيها 1540 مليار متر مكعب² كل ذلك أهلها لأن تحتل المرتبة التاسعة عالمياً، في الوقت ذاته لا يتجاوز عدد سكانها سبعة ملايين نسمة.

وقد جعلها موقعها الجغرافي قريبة من أسواق تصدير النفط إلى الأسواق الأوروبية، فالمرحلة التي نقطعها الناقلة من ليبيا إلى مرسيليا ذهاباً وإياباً تتراوح ما بين 1500 - 2000 كم³. وبما أن النفط هو العصب الرئيسي للطاقة عالمياً بالرغم من اكتشاف الطاقة البديلة بسبب تكلفتها الكبيرة، لذا تسعى الدول الصناعية للسيطرة على ذلك المورد لضمان مشاريعها الصناعية، الأمر الذي جعل من النفط سلاحاً ذا حدين، فقد يمد الدولة التي تمتلك هذه الموارد بعامل القوة، و يجعل سياستها الخارجية ذات فاعلية، وقد يكون عامل ضعف، ويجعل منها منطقة صراع ونفوذ بين القوى الخارجية. إلى جانب ما تقدم، تتمتع ليبيا بإمكانيات هائلة من مصادر الطاقة البديلة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي يرى فيها العالم مصدراً من مصادر الإمدادات المستقبلية للمتطلبات الطاقية⁴.

1 - الزهراء لنقي وأخرون، ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها، القاهرة، سلسلة قضايا الإصلاح (38) مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019، ص14.

2 - عبد الرحمن على محفوظ، مقرر مادة الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فصل الخريف 2012م، ص17.

3 - يوسف مسعود على "الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة القرطاس، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، (مارس 2023)، ص354.

4- مؤتمر الطاقة والتعاون العربي - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 21- 23 كانون الأول - ديسمبر 2014. نقل عن: tp all www file lllc.users | Amaribowndownloads.bdf.



ونتيجة للأحداث التي شهدتها ليبيا منذ عام 2011م، وتعرض العديد من مدنها بسبب الحروب والصراعات المسلحة، بدأ الحديث في الآونة الأخيرة من قبل بعض المسؤولين فيها عن إعادة إعمار البلاد عندما تسمح ظروف البلاد بذلك، لا سيما استقرار الأوضاع فيها، حيث تقدر تكلفة إعادة الإعمار أموالاً طائلة، فقد توقع السيد **أسامة الغويل** وزير الشؤون الاقتصادية بحكومة الوحدة الوطنية أن تصل قيمة الإعمار إلى 500 مليار دينار ليبي (1111دولار أمريكي)¹.

هذا الأمر كان محل اهتمام العديد من قبل القوى الإقليمية والدولية التي لديها شركات ترغب من خلال مساهمتها في تنفيذ تلك المشروعات الظفر بتلك الأموال التي سترصد لإعادة الإعمار. وقد أعربت كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا عن رغبتها في تنفيذ تلك المشاريع عقب زيارات قام بها وفود تلك الدول إلى ليبيا، وعقدت العديد من المؤتمرات بهذا الشأن منها مؤتمر بدولة تونس الشقيقة (مؤتمر متواسطي) بتاريخ 11/11/2021م.

المبحث الثاني/ التدخل الدولي في الشأن الليبي منذ عام 2011م:

كانت بداية التدخل الخارجي في الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011م عندما اتخذت جامعة الدول العربية العديد من القرارات منها القرار رقم 7289 في مارس 2011م طلبت فيه من مجلس الأمن تحمل مسؤولياته إزاء الأحداث في ليبيا، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها، وعقب إحالة الملف الليبي إلى هيئة الأمم المتحدة، صدر عن الأخيرة القرار الأممي الأول 1970 في 26 فبراير من العام ذاته، والذي يدعو إلى إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية، وفرض حظر تصدير السلاح نحو ليبيا، وتجميد الأصول المالية، وحظر سفر القذافي وعائلته ومقربيه، وإيصال المعونات الإنسانية إلى المتضررين فيها²، ثم صدر عنها القرار الثاني 1973 في 17 مارس الذي قضى بفرض حظر جوي، وتقويض دولي لتنفيذ الحظر، بهدف حماية المدنيين والمناطق الأهلية بالسكان، وسمح مجلس الأمن

1- أخبار ليبيا. نقلًا عن <https://www.network.com>.

2- نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2017-2018) ص 31.



للدول بالتصريف منفردة، أو في إطار منظمات دولية أو إقليمية أو تحالفات، واتخاذ كل التدابير اللازمة لتنفيذ القرار بما فيها القوة العسكرية.¹

عقب سقوط النظام السياسي في ليبيا، أعلن حلف الناتو في 30/10/2011م عن وقف عملياته العسكرية فيها، بالرغم من تفاقم مشكلات الدولة على مختلف الأصعدة بما في ذلك انتشار السلاح²، وبدلاً من أن يعتمد الحلف أو هيئة الأمم المتحدة خطة تضمن استقرار البلاد خلال المرحلة الانتقالية لوحظ تراجع المساهمات الدولية في بناء نظام سياسي جديد للدولة، وهو ما تمضي عنه دخولها في حالة منفوضى دستورية وسياسية بعد أن انحسرت مهمة الأمم المتحدة في الإشراف على العملية السياسية ومتابعتها.

وعلى الصعيد الداخلي، سادت حالة من عدم الاستقرار عقب الانقسام الداخلي الذي شهدته البلاد بين مختلف القوى السياسية والعسكرية حتى وصل الأمر وفقاً للبعض إلى حرب أهلية نتيجة اختلاف وتعارض أراء ومعتقدات ومصالح تلك القوى، فقد عمد كل طرف إلى فرض رؤيته على الحياة السياسية في عموم البلاد.

ففي الشرق الليبي أُعلن عن تشكيل الحكومة المؤقتة من قبل مجلس النواب برئاسة عبدالله الثني، بينما قامت المؤسسة العسكرية شرق البلاد في 16 مايو 2014م بعملية عسكرية (عملية الكرامة) ضد مقار تابعة لكتائب الإسلامية التي اتخذت من مدينة بنغازي مقراً لها بهدف تطهيرها وعموم البلاد من تلك الجماعات المسلحة التي باتت تشكل تهديداً على الصعيدين المحلي والإقليمي، وواكب ذلك الإعلان من قبل قادة العملية عن انتهاء صلاحية المؤتمر الوطني العام في البلاد، وتجميد الإعلان الدستوري الذي أقره عقب انهيار النظام السياسي في ليبيا عام 2011م.³

1 - لوهاب حدر باش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع - نوفمبر 2017، ص122.

2 - عبد الكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر (30 يونيو / حزيران 2015)، 15.

3 - فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، تقرير تحليلي، وحدة الدراسات أبريل 2020.
نقرأ عن www.Jasoor.co



تلك التحركات رفضت من قبل القوى المسيطرة في غرب البلاد، لعلن في 13 يوليو 2014 عن عملية فجر ليبيا رداً على عملية الكرامة¹، وشكلت حكومة موازية في طرابلس بدعم من المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته في 25 أغسطس من العام ذاته، لاسيما بعد أن صدر قرار من المحكمة الدستورية بعدم شرعية مجلس النواب في طبرق.

في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر عام 2015م، وبرعاية الأمم المتحدة توصلت القوى السياسية في شرق البلاد وغربها إلى اتفاق عقب جولات عدة بمدينة الصخيرات المغربية، تم خصّ عنه تشكيل حكومة وحدة وطنية ومجلس رئاسي برئاسة فايز السراج ورئيس الحكومة، وعُد برلمان طبرق الهيئة التشريعية للبلاد، بالإضافة إلى تأسيس مجلس أعلى للإدارة المحلية، وهيئة إعادة الإعمار². لم يقدم ذلك الاتفاق حلّاً لازمة الليبية، كما كان مأمولاً منه، بسبب التحديات الخارجية، وعدم اتفاق القوى الدولية والإقليمية على وضع الخطط الكفيلة لأنهاء الازمة الليبية، ناهيك عن عدم التزام القوى الداخلية بالتزاماتها تجاه اتفاق الصخيرات، وفشل حكومة الوفاق برئاسة السراج في العاصمة طرابلس بفرض سيطرتها على معظم التراب الليبي.

وقد عبد هذا الوضع غير المستقر الطريق أمام الدول الإقليمية والدولية للتدخل في الشأن الليبي، ومن هذا المنطلق يمكننا التطرق إلى دور بعض القوى الإقليمية والدولية والتي كان لها دور فاعل ومؤثر في الأحداث التي شهدتها ليبيا منذ الإطاحة بالنظام السياسي عام 2011م، وعلى الاستقرار السياسي في البلاد.

أولاً. التدخلات الدولية:

التدخل الأمريكي/

كان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً بارزاً تجاه الأحداث التي مرت بها ليبيا في منتصف شهر فبراير عام 2011م، إذ تمكنـت من خلال تتبعها لتلك الأحداث من حشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات

1- المرجع نفسه.

2- المرجع السابق.



دولية على النظام السياسي الليبي، شملت تسليم القذافي للمحكمة الجنائية الدولية وتحميم أموال العائلة في البنوك الأوروبية، ومنع توريد الأسلحة وتقييد البضائع المتوجهة إلى ليبيا.¹

ثم قادت الحملة العسكرية ضد ليبيا في الأيام الأولى قبل تسليمها لحلف الناتو في التاسع عشر من شهر مارس من العام ذاته، التي كان لها الدور الرئيس في إسقاط النظام السياسي فيها.

وبالرغم من عدم وضوح الدور الأمريكي تجاه الأحداث التي شهدتها ليبيا عقب سقوط النظام السياسي فيها، إلا أن أهدافها الاستراتيجية تكمن في ضمان السيطرة على الموارد الليبية من النفط والغاز، ومنع كلِّ من الصين وروسيا من السيطرة عليها، وذلك من أجلبقاء سيطرتها على النظام الدولي.

ولهذا فقد أعلنت في مناسبات عدَّة عن وقوفها إلى جانب الشعب الليبي ضد أي تدخلات خارجية من أجل تحقيق الاستقرار والوصول بالبلاد لانتخابات حرة نزيهة، ففي الرابع عشر من شهر مارس 2023 أحال الرئيس الأمريكي بايدن خطط استراتيجية جديدة إلى الكونгрس مدتها عشر سنوات تهدف إلى تعزيز الاستقرار في عدد من الدول التي شهدت حالة من الصراع ومن بينها ليبيا.²

التدخل الفرنسي/

قامت فرنسا دورُّ رئيسٍ في الحملة التي ساهمت في إسقاط النظام السياسي في ليبيا، فكانت أول دولة تعترف بالمجلس الانتقالي في بنغازي، واقترحت عقب اندلاع الأحداث الليبية تطبيق عقوبات ضد النظام الليبي، ثم قادت حملة تحريضية وتعبوية لحشد دولي لإسقاط النظام السياسي فيها، فقد طالب ساركوزي في 15 فبراير 2011 بضرورة رحيل القذافي³، وقبيل صدور قرار مجلس الأمن 1973 بساعات أصدر تعليماته للقوات الفرنسية بالتحرك وضرب المواقع العسكرية الليبية الواقعة تحت سيطرة النظام، ثم شاركت وبقية في الحملة العسكرية على ليبيا استناداً إلى تقويض مجلس الأمن الدولي.

1- أحمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2014-2013)، ص109.

2- نسرين سليمان "أمريكا تعلن وقوفها مع ليبيا لمقاومة التدخل الأجنبي واستعادة سيادتها كاملة" صحيفة القدس العربي، 1 أغسطس 2023. نقلًا عن <https://www.alquds.co.uk>

3- صالح سالم مسعود اليوسيفي، الفاتح عبدالله عبد السلام، التدخل الدولي ومساهمته في إسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي. نقلًا عن <http://www.alhikmah. My>



وفي إطار إصرارها على تغيير النظام السياسي في ليبيا صرخ وزير الدفاع الفرنسي السابق جيرار لونقي في مؤتمر صحفي في باريس، في الرابع عشر من إبريل 2011 بأن إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس الفرنسي ساركوزي، ورئيس الوزراء البريطاني أنهم لا يتصورون مستقبل ليبيا في وجود معمر القذافي، وهو وفق مراقبين تجاوز واضح لقرار مجلس الأمن 1973 الذي لم يتطرق إلى مستقبل القذافي ولم يشر إلى إزاحته¹ ووفق بعض التقارير فإن رتل القذافي الذي قصف بتاريخ 2011/10/20 نفذته الطائرات الفرنسية.

كثيرة هي العوامل التي دفعت فرنسا إلى اتخاذ هذا الموقف العدوانى ضد النظام السياسي في ليبيا، نذكر منها؛ رفض فرنسا للاتفاق الذي تم بين القذافي وبيرلسكوني و بوتن قبل الأحداث في ليبيا على مشروع لنقل الغاز الروسي لأوروبا عبر الجنوب مروراً ببلغاريا، الذي سيكون لشركة أني الإيطالية نصيب كبير منه²، فضلاً عن رغبتها في الحصول على النسبة الأعظم من صادرات النفط والغاز الليبي، وحصول الشركات الفرنسية على الاستثمارات الضخمة في قطاعي النفط والغاز في ليبيا، وأن يكون لها حصة في عمليات إعادة الإعمار في ليبيا، التي تقدر وفق الحكومة الفرنسية في عام 2011 إلى 200 مليار دولار نتيجة أعمال التخريب والتدمر الذي تعرضت له الدولة الليبية خلال السنوات الماضية³.

تلك الأهداف وغيرها جعلها تدخل في مناكفات سياسية مع بعض الدول الإقليمية والدولية نتيجة تضارب مصالحها مع مصالح تلك الدول في ليبيا، ومثال على ذلك حينما حاولت فرنسا تقديم مبادرة في إحدى مؤتمرات الحوار الوطني الليبي في مايو 2019 تقضي بإجراء انتخابات ليبية في 10 ديسمبر من العام ذاته، لاقت تلك المبادرة معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وقوى أوروبية

1- خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانقال من التماسك إلى التناقض، وحدة الدراسات التركية العربية، يناير 2020. نقلًا عن <http://www.alsiasat.com>.

2- نزار ميلاد الفورناس، السياسة الروسية في ليبيا بعد الربيع العربي، رؤية تركية، 2018، ص 131. على الرابط <https://www.rouyatTurkiyyah.com/file/365>

3- عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح: ماذا تريد فرنسا من ليبيا، 24 يوليو 2020. نقلًا عن <http://www.elpss.eg.org>



أخرى بسبب اختلاف الرؤية الفرنسية مع رؤى تلك الدول¹ وهو ما ينذر بإطالة فترة المرحلة الانتقالية في البلاد ويؤثر بشكل واضح في استقرار الوضع في ليبيا.

و قبل ذلك بعام أسمهم استقرار الانقسام الفرنسي- الإيطالي حول ليبيا في عرقلة المبادرات المطروحة لأية تسوية في البلاد، فإيطاليا اعترضت على مخرجات مؤتمر باريس في مايو 2018 بشأن العمل على إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ووضع دستور جديد لليبيا يفضي إلى إجراء الانتخابات، بينما خفضت فرنسا مستوى تمثيلها في مؤتمر باليرمو في نوفمبر 2018. هذا التناقض في المصالح بين الدولتين ساهم في عرقلة الحلول الكفيلة بإنهاء الأزمة الليبية، وهو ما يشير إلى المزيد من الصراع بين الأطراف المحلية، الذي بدوره سيؤثر على حالة الاستقرار السياسي في البلاد، و يجعل من حل القضية في الوقت الراهن أمراً بعيد المنال.

التدخل الإيطالي/

تدخلت إيطاليا في الملف الليبي عقب الإطاحة بالنظام السياسي فيها، وذلك من خلال دعمها لحكومة السراج، وحاولت تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين في الشرق والغرب، كما قامت بإبرام اتفاق الصلح بين القبائل الليبية في الجنوب الليبي (التبو، والعرب، والطوارق)، في شهر مارس 2017، الذي تعلق بمراقبة خمسة آلاف كليو متر من الحدود الليبية الجنوبية، حيث صرخ وزير الداخلية الإيطالي بأن تامين حدود ليبيا في الجنوب يعني تأمين حدود أوروبا الجنوبية². ومن هذا المنطلق انصب اهتمام إيطاليا بالأحداث التي تشهدها ليبيا، وأخذت تترك في جنوب البلاد لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وأحياناً دونما تنسق مع السلطات الليبية.

1- أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، "دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والأخفافات" مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد الخامس عشر (يوليو 2022)، ص 419.

2- محمد السبيطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوسائل الإقليمية، مجلة دراسات، العدد 25، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو 2017، ص 41.



التدخل الروسي /

عارضت روسيا وفقاً لمسؤوليتها الإجراءات التي اتخذتها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية حين قدمت على استخدام القوة المسلحة لضرب القوات الليبية المسلحة، متهمة تلك الدول بأنها تجاوزت المهام التي حدتها الأمم المتحدة وفقاً لقرارها 1973 الذي نص على حماية المدنيين، وبأنه لدى تلك الدول خطط تهدف إلى إسقاط النظام السياسي في ليبيا خدمةً للمصالحة في هذا البلد، ومنذ ذلك الحين وروسيا تحمل دول الناتو المسئولية على الأوضاع التي وصلت لها ليبيا نتيجة ذلك التدخل. وروسيا كغيرها من الدول لديها مصالح وأهداف تسعى إلى تحقيقها، وتقع المنطقة العربية ضمن تلك الأهداف، فهي تعمل على تأكيد تواجدها في تلك المنطقة، لاسيما على ضفاف البحر المتوسط الجنوبي، وبالرغم من تصريحات المسؤولين الروس حول دعمهم للحل السياسي للأزمة الليبية، واعترافهم بحكومة الوفاق ممثلاً شرعياً للشعب الليبي، المعترف بها دولياً، فإنها وفق بعض التقارير قامت بمساندة القوة العسكرية في المنطقة الشرقية، ومدتها بالسلاح والعتاد لاسيما في عقب انطلاق حملتها العسكرية على طرابلس، فهي ترى فيها القوة التي يمكن أن تسيطر على زمام الأمور في عموم البلاد، ويأتي دعمها له من منطلق أنها معترف بها من قبل مجلس النواب الجهة الشرعية المعترف بها من قبل المجتمع الدولي¹. ومن خلال تواجدها في ليبيا تعمل على أن تكون جزءاً من الحل السياسي فيها، مستقيدة في ذلك من تراجع الدور الأمريكي، وتشتت أراء الدول الأوروبية في التعامل مع الأزمة الليبية، ناهيك عن رغبتها في أن تكون ليبيا نقطة انطلاقها نحو القارة الإفريقية في إطار صراعها مع القوى الدولية، وأن تستخدم قضية اللاجئين والطاقة ورقة ضغط على الأوروبيين لتحقيق مصالحها² وهو ما ينذر بمزيد من الصراع بين تلك الدول على هذا البلد الغني بموارد الطاقة.

تلك التدخلات واختلافات الرؤى بين القوى الخارجية حول مصير ليبيا ساهم في إفشال المحاولات والمبادرات التي يقدمها رؤساء بعثة الأمم المتحدة المسندة إليهم مهام إنهاء المرحلة الانتقالية وغيرها من

1- تقدير موقف "الدور الروسي في ليبيا سباق الحرب الباردة الجديدة"، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، أكتوبر 2016
نقرأ عن: <http://www.Libya-al-mostakl.org>.

2- ناجي ملاعع: التدخل الروسي في ليبيا: مكاسب في الشرق الأوسط وإفريقيا. نقرأ عن: <http://www.iktissadonline.com> 2021.



المهام، وهذا ما خلص إليه تقرير الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2013 ومفاده، أن تضارب المصالح بين القوى السياسية الخارجية والإقليمية يشكل عقبة أمام عمل المؤسسات الانتقالية وعمل بعثة الأمم، وأنه عطل الخطط التي تقدمها للمسؤولين الليبيين لإنهاء المرحلة الانتقالية بطريقة ديمقراطية وحل الأزمة الداخلية¹. وفي السياق ذاته حذر غسان سلامة من خطورة ذلك في سبتمبر 2019 عندما قال: "فشل المجتمع الدولي في إنهاء فوري للصراع الذي سيساهم في استمرار النزاع والقتل بين الأشقاء الليبيين، ومضاعفة التدخلات الخارجية، والدعم العسكري للأطراف الليبية، ما سيؤدي إلى تصعيد حاد وفوضى إقليمية"².

المبحث الثالث/ التدخلات الإقليمية في الأزمة الليبية: التدخل المصري/

تولي مصر اهتماماً كبيراً بالأحداث الجارية بالجارة ليبيا نظراً للحدود المشتركة بين القطرين، وهي ترى أن عدم استقرار الأوضاع في هذا البلد سينعكس بشكل سلبي على استقرارها وأمنها القومي، شأنها في ذلك شأن دول الجوار الجغرافي. وتعمل مصر على منع أية مجموعات مسلحة لأن يكون لها موطئ قدم بالقرب من حدودها، والتصدي بحزم لمحاولات تهريب السلاح إلى أراضيها، الذي من شأنه أن يؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الداخل المصري.

فقد أعلنت اللجنة المعنية بالملف الليبي برئاسة الفريق محمود حجازي رئيس أركان القوات المسلحة عن مقترن يلخص رؤية القاهرة لحل الأزمة الليبية، تضمن المقترن أربع مقترنات، نص الأول منه على تشكيل لجنة مشتركة مختارة من أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بحد أقصى 15 عضواً عن كل جانب، تقوم بالنظر في القضايا التي سبق التوافق على تعديلها في اتفاق الصخيرات³ ولكن هذا المقترن لم يكتب له النجاح حتى اللحظة (الدور المصري مازال أعمق وأكبر مما ذكره الباحث).

1 - أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير، مرجع سبق ذكره، 418.

2- المرجع السابق، ص 413.

3 - تقرير شهر فبراير 2017 - الحالة الليبية، ص 18. على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/libya>



التدخل التركي/

عندما أطلق المشير خليفه حفتر حملته العسكرية في أبريل 2019 ضد قوات حكومة الوفاق بغية السيطرة على العاصمة طرابلس، دعمت مصر وغيرها من الدول المتحالفة مع تلك القوات تلك الحملة ما دفع بحكومة الوفاق إلى طلب المساعدة والدعم من قبل الحكومة التركية، التي بدورها قامت بتوقيع على مذكوري تفاهم معها في إسطنبول في 27 نوفمبر 2019، تضمن تركيا من خلالها أحقيتها في التنفيذ على آبار الغاز في البحر المتوسط مقابل حصول حكومة السراج على التسهيلات العسكرية والدعم اللوجستي¹.

داخلياً كانت تلك الخطوة من جانب السراج محل استهجان وانتقاد من قبل مجلس النواب الليبي، الذي بدوره رفضها كونها لم ت تعرض عليه للبث فيها بوصفه الجهة الشرعية المخولة بذلك، كما رفضتها بعض الأطراف الإقليمية المنخرطة في الصراع الليبي بشكل أو آخر، فكلاً من مصر وفرنسا واليونان رفضت جميعها الاتفاق، وأيدتهم في ذلك الإمارات التي وصفت التدخل التركي بالتعول في المنطقة، وعدته بمنزلة انتهاك للقانون البحري، بينما كان لتركيا رأي آخر، إذ ستعيد تلك التفاهمات للمنطقة توازنها، وستتحقق أولوية من أولويات منها القومي، وستتمكنها من كسر طوق العزلة الذي فرض عليها من قبل مصر واليونان وإسرائيل وقبرص².

يدرك أن تركيا دعمت العمليات العسكرية التي قادتها عملية فجر ليبيا في المنطقة الغربية ضد قوات القعقاع والصواعق، ثم ازداد التأييد التركي بالمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج لاسيما عقب الانقلاب الذي شهدته تركيا عام 2016، حيث أعلن أردوغان بأنه لن يسمح بعودة الأنظمة السابقة أو الانقلابات³. قلبت تلك التفاهمات موازين القوى لصالح حكومة الوفاق التي تمكنت من تحقيق تقدمات على مختلف الجبهات والمحاور في المنطقة الغربية، وأصبحت في موقع الهجوم بدلاً من موقع الدفاع حتى أنها سيطرت على قاعدة الوطية، ثم تقدمت القوات التابعة لها وبدعم من تركيا في ترهونة

1- حسان مرجان، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنو، مايو 2020. نفلا عن: <http://www.researchgate.net>

2- هل تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي بين تركيا ودول عربية " 8 ديسمبر 2019. نفلا عن: <http://www.bbc.com>

3- أحمد سعيد نوبل وأخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017، ص16.



التي سقطت عليها، حيث أعلن أردوغان عن استمرار دعمه لحكومة الوفاق، وقامه بنشر جنود أتراك وجماعات مسلحة محسوبة على المعارضة السورية في ليبيا استاداً إلى مذكري التفاهم بين الطرفين.¹ وعقب التقدم العسكري الذي حققه قوات حكومة الوفاق في ترهونة، وتوجه بعض تلك القوات إلى مدينة سرت، حذر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في العشرين يونيو/حزيران من تقدم تلك القوات نحو الشرق، وتجاوز خط (سرت - الجفرة)، مشيراً إلى أن ذلك سيدفع بلاده إلى التدخل العسكري المباشر، تلا ذلك تصويت البرلمان المصري بالإجماع على التدخل العسكري المصري في ليبيا.²

هذا الموقف كان محل ترحيب من قبل برلمان طبرق الذي أجاز التدخل العسكري المصري لحماية أمن البلدين متى دعت الضرورة ذلك، ولتأكيد شرعية التدخل التقى السيسي بعدد من ممثلي القبائل الليبية من رحبة التدخل العسكري المباشر. عدت حكومة الوفاق الموقف المصري بمنزلة إعلان حرب، وأنه تصعيد خطير يطال سيادة البلاد، كما انتقدت موقف برلمان طبرق، وتعهدت بمواصلة استعادة سيطرتها على كامل التراب الليبي، ومن جانبها انتقدت تركيا على لسان أردوغان الدور المصري، ففي تصريح له أمام الصحفيين في 17 يوليو 2021 قال "سنواصل تحمل المسؤولية التي أخذناها على عاتقنا في ليبيا كما فعلنا اليوم"، عاداً الخطوات المصرية "انحرافاً في مسار غير شرعي".³

وعلى خلفية التدخل التركي في ليبيا تصاعد التوتر كذلك بين فرنسا وتركيا في الآونة الأخيرة، إذ انتقد ماقرون تدخل تركيا في الشأن الليبي، ومحذراً من أن أنقرة تمارس لعبة خطيرة في تقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق في غرب ليبيا، واتهمها بأنها تخرق جميع الالتزامات التي تعهدت بها في

1- المرجع السابق نفسه، ص 16.

2- وحدة الرصد والتحليل، حدود التدخل المصري في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص 3.

نلا عن : <http://www.fikercenter.com>

3- المصدر السابق، ص 5-7.



مؤتمر برلين¹، تركيا بدورها اتهمت فرنسا بأنها هي من تقوم بتصعيد الأزمة في ليبيا، وانتهك قرارات الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي من خلال تأييدها للجيش الوطني الليبي في الشرق.²

التدخل القطري/

قدمت قطر كغيرها من الدول الإقليمية، ودول حلف الناتو، الدعم المادي والعسكري للمعارضة الليبية إبان الأحداث التي شهدتها ليبيا عام 2011، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وسقط النظام السياسي الليبي في 20/10 من العام ذاته، عبر أمير قطر عن شكرة وامتنانه للحلف الأطلسي عن العمل الذي قام به في ليبيا وأفضى إلى إسقاط نظامها السياسي قائلاً: لولا الناتو ما تمكننا من تحرير شعب ليبيا. ونتيجة لأنهيار مؤسسات الدولة الليبية والانتشار الكبير للسلاح فيها، وهو أمر غير معهود من قبل، تعالت الأصوات المطالبة بتجميع السلاح الذي وصل إلى كل منزل في ليبيا، وتسليمها إلى الجهات الأمنية في الدولة، فضلاً عن المخازن التي ضرب العديد منها من قبل حلف الناتو، وتركى أخرى للنهب والسرقة من قبل المجموعات المجهولة والعاشرة للحدود، إلا أن التدخل القطري أفشل تلك المطالبات بحجة الحفاظ على الثورة، وضمان مشاركة الثوار في القرار السياسي.³

لقد أسهم انتشار السلاح في انتشار الجريمة والاقتتال بين أبناء الشعب الواحد ناهيك عن تجهير مدن بأكملها بسبب هذا الاقتتال، حتى إن الأجهزة الأمنية المسئولة عن تحقيق الأمن والاستقرار وبث الطمأنينة بين المواطنين وقفت عاجزة عن إيجاد حل ناجع لتلك المعطلة.

التدخل الإماراتي/

إلى جانب تلك القوى كان لدولة الإمارات العربية المتحدة دور مؤثر في الأزمة الليبية، حيث قدمت الدعم لقوات الجيش الوطني في شرق البلاد منذ أن أعلن عن عملية الكرامة، وعلى النقيض قدمت كل من قطر والسودان الدعم والمساندة لحكومة الوفاق الوطني في غرب البلاد والحكومات التي سبقتها،

1- رامي التلغ، الصراع الفرنسي التركي فصل آخر من لعبة الأمم حول الملف الليبي، مجلة الأسبوع الليبي، العدد 92- الخميس 7-2-2020 نقل عن <http://www.afrigatenews.snet>

2- المرجع السابق نفسه.

3- المرجع السابق نفسه.



وهو ما أسهم في تعقد الأمور وكرس حالة الانقسام بين الفرقاء الليبيين بدلاً من الضغط باتجاه الحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وعقب تراجع قوات الجيش الليبي إلى حدود سرت - الجفرة وتوصل أطراف الصراع إلى هدنة عبر تدخل بعض القوى الإقليمية والدولية، تم التوصل في مارس 2021 في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة إلى خريطة طريق تشكل بموجبها مجلس رئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، أعطت بموجبها مهلة 18 شهراً لإنجاز الانتخابات والمصالحة الوطنية، والعمل على توحيد مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة العسكرية، وهو ما لم يتحقق حتى كتابة هذه الأسطر. ويعود هذا الانفاق بمثابة اختبار حقيقي لنوايا المجتمع الدولي تجاه الأزمة الليبية، ومدى صدق تحركاته لإنها المرحلة الانتقالية في البلاد، والوصول بها إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية، إلا أن استمرار الوضع على ما هو عليه بين أن مصالح القوى الإقليمية والدولية أقوى من إرادة المجتمع الدولي، وهذا يماثل ما اتخذها المجتمع الدولي بشأن حظر توريد السلاح إلى ليبيا، وهو ما أوصل البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي.

في شهر فبراير 2022 قرر مجلس النواب الليبي تكليف حكومة جديدة برئاسة فتحي باشاغا خلفاً لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة، إلا أن الأخير رفض تسليم السلطة بحجة أن هذا الأمر اختصاص أصيل للمجلس الرئاسي، وبدأت بوادر الانقسام تلوح في الأفق من جديد، حيث أصبح هناك معسكران، الأول: معسكر باشاغا المدعوم من مجلس النواب وبعض أعضاء مجلس الدولة، إلى جانب المؤسسة العسكرية في الشرق، والثاني: معسكر يضم الدبيبة وقوى تيار الإسلام السياسي وتدعمه بعض القوى الإقليمية والدولية وأبرزها تركيا، وهذا يرجح استمرار حالة عدم استقرار البلاد سياسياً وعلى جميع الأصعدة.

الخاتمة:

كانت بداية التدخل الخارجي في ليبيا عقب اندلاع الاحتجاجات فيها في منتصف شهر فبراير عام 2011، بدأ من جامعة الدول العربية التي أحالت القضية إلى الأمم المتحدة التي بدورها أوكلت لحلف الناتو القيام بالعمليات العسكرية في ليبيا من أجل حماية المدنيين، وقد أمعن الحلف بدوره باستخدام القوة العسكرية متباوزاً التفويض الذي منحه إياه الأمم المتحدة، حيث قام بضرب المعسكرات والبني



التحية للبلاد، وقان بدورٍ واضحٍ بالتعاون مع بعض القوى الأوروبية في إسقاط النظام السياسي في 20/10/2011، وعقب سقوط النظام في ليبيا ترك الحلف البالد للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الإقليمية لتحدد مصير الدولة الليبية، وقبل ذلك لجأة الأمم المتحدة من خلال مبعوثيها، وهو ما لم يتحقق حتى كتابة هذه الورقة، نتيجة لتضارب مصالح تلك القوى في هذا البلد.

فتدخل هذه الدول أسمهم في تغذية الصراع بين الأطراف الليبية المتنازعة، فكل طرف محلي له رديف خارجي يسانده في المحافل الدولية ويمده بالعتاد، ما زاد من حدة الصراع بين أطرافها، وأثر بشكل كبير في الاستقرار السياسي في البلاد. وما زاد الأمر تعقيداً أن تلك القوى الإقليمية والدولية لم تتبّع رؤية موحدة وبناءً لخروج بلبيبا من أزمتها، بل اختلفت الرؤى بسبب حرص كل دولة من هذه الدول على تحقيق مصالحها الضيقة في هذا البلد، ناهيك عن أهدافها المتصاربة التي من شأنها إعاقة الحلول التي تهدف إلى إنهاء الأزمة الليبية والانتقال بالبلاد إلى حالة من الاستقرار عبر إنهاء المرحلة الانتقالية والوصول إلى انتخابات ديمقراطية ودستور يبين شكل النظام السياسي فيها.

إن الدول الإقليمية والدولية تعلم أن استقرار ليبيا سيد من تدخلاتها في الشأن الليبي لا سيما إذا قررت النخب السياسية في البلاد وعن قناعة البدء في بناء مؤسسات الدولة الليبية الموحدة بعد المصالحة والبدء في إعادة الإعمار واستغلال ثروات البلاد من أجل رفاهية شعبهم، ولهذا فهي ستنتظر في زرع الفتن بين أبناء الشعب الواحد متى سمح لها الظروف بذلك.

التوصيات:

1. إن حل الأزمة الليبية بيد الليبيين دون سواهم التي تبدأ من المصالحة الوطنية الشاملة بين الفرقاء الليبيين خطوة أولى، والاتفاق على إنهاء المراحل الانتقالية، وقطع الطريق أمام القوى الخارجية التي تعمل فقط على تحقيق مصالحها في ليبيا، وإن جاء ذلك على حساب الليبيين أنفسهم.
2. البدء في إعداد قاعدة دستورية من قبل متخصصين، من سياسيين وقضاة وأصحاب الخبرة في هذا المجال، تبين شكل الدولة ونظامها السياسي، وبما يضمن حقوق وتوجهات جميع أطياف الشعب الليبي ودون إقصاء لأي منها.



3. على المسؤولين الليبيين تهيئة الأجواء لإجراء انتخابات حرة نزيهة يشارك فيها الليبيون دون إقصاء، بحيث يكون صندوق الانتخاب هو الحل والفيصل للخروج بالبلاد من أزمتها والانسداد السياسي الذي تعاني منه، لا القوة العسكرية أو المنطقية التي تفقد الثقة بين الأخوة.
4. يتعين على الأطراف الليبية والمسؤولة سياسياً الاتفاق على توزيع إيرادات الموارد الطبيعية التي ترخر بها البلاد وكذلك الموارد الصناعية، وتوزيعها توزيعاً عادلاً على أقاليم ليبيا الثلاثة، لضمان الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لكل أفراد الشعب.



قائمة المراجع:

أولاً/ الكتب:

- الزهراء لنقي وأخرون، ليبيا 2011 ديمقراطية ضلت طريقها، سلسلة قضايا الاصلاح (38) القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2019.
- عبد الفتاح عبد الرازق محمود، النظرية العامة للتدخل في القانون الدولي العام، عمان: دار دجلة، 2009.
- حمود شاكر الحستاني، مواطن الشعوب الإسلامية في إفريقيا، بيروت، الدار العلمية، 1392هـ، 1972م.
- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1996.

ثانياً/ الرسائل العلمية:

- أحمد سليم عبدالله، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمocratية في المنطقة العربية (2001-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم، 2013-2014).
- كريم بوشوارب، استراتيجية التدخل العسكري لحف الأطلسي في المتوسط دراسة حالة ليبيا، مذكرة تكميلية لنيل الماستر، جامعة العربي بن مهيدى، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016.
- نجاعي حنان، الأزمة الليبية بين المقاربة المغاربية والأجندة الخليجية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي بونعامة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017-2018.

ثالثاً/ الدوريات:

- أحمد سعيد نوفل وأخرون، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017.
- أحمد مصطفى فتحي، هشام محمد بشير " دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا: النجاحات والأخفاقات " مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بنى سويف، كلية السياسة والاقتصاد، المجلد السادس، العدد الخامس عشر، (يوليو 2022) عبد الرحمن على محفوظ، مقرر مادة الاقتصاد الليبي، جامعة طرابلس، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012.
- عبد الكريم إسماعيل، التدخل العسكري لحف شمال الأطلسي في الوطن العربي، دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر، 30 يونيو/ حزيران 2015.
- لوهاب حرباش، تدخل حلف الناتو العسكري في ليبيا وانعكاساته على الأمن الجزائري، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع - نوفمبر 2017.
- محمد السبيطي، الأزمة الليبية بين التدخلات الدولية والوسائل الإقليمية، مجلة دراسات، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، يوليو 2017.
- يوسف مسعود على "الأهمية الاستراتيجية لموقع ليبيا الجغرافي دراسة في الجغرافيا السياسية" مجلة القرطاس، العدد الثاني والعشرون، الجزء الثاني، (مارس 2023).

رابعاً/ الشبكة العنكبوتية:

- أخبار ليبيا. نقل عن <https://www.network.com>. تقيير موقف " الدور الروسي في ليبيا سباق الحرب الباردة الجديدة "، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، طرابلس، أكتوبر 2016 على الرابط <http://www.Libya-al-mostakl.org> :



- 2- تقرير شهر فبراير 2017 الحالة الليبية الرابط-
<https://www.hrw.org/ar/world-report/country-chapters/libya>
- 3- حسان مرجان، الأزمة الليبية بين المتوقع والظنون، مايو 2020. على الرابط: <https://www.researchgate.net>
- 4- خيري عمر، تغير التدخل الدولي في ليبيا: الانقال من التماس إلى التنافس، وحدة الدراسات التركية العربية. على الرابط <https://www.alsiast.com>
- 5- رامي التلغ، الصراع الفرنسي التركي فصل آخر من لعبة الأمم حول الملف الليبي، مجلة الأسبوع الليبي، العدد 92-7-2020. على الرابط: <https://www.afrigatenews.snet>
- 6- صالح سالم مسعود البوسيفي، الفاتح عبدالله عبدالسلام، التدخل الدولي ومساهمته في إسقاط الدولة في ليبيا والإطاحة بنظام معمر القذافي على الرابط: <https://www.alhikmah.My>
- 7- عبد الحميد صيام، " التدخلات الخارجية والقانون الدولي: نماذج من سوريا ولibia واليمن " جريدة القدس على الرابط : <https://www.Alquds.co.uk>
- 8- عصام عبدالشافي، خريطة الأهداف والمصالح : ماذ ت يريد فرنسا من ليبيا؟، 24 يوليول 2020 على الرابط: <https://IPSS.ORG>
- 9- فراس فحام، خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل، أبريل 2020. على الرابط: <https://www.Jasoor.co>
- 10- ليلى العاجيب، أين تقع ليبيا ، 11 يونيو 2019. على الرابط: <https://www.mawdoo3.com>
- 11- مؤتمر الطاقة والتعاون العربي - أبو ظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة، 21-23 كانون الاول - ديسمبر 2014. نقل عن : <http://www.Amaribownloads.bdf>
- 12- ناجي ملاعيب : التدخل الروسي في ليبيا : مكاسب في الشرق الأوسط وأفريقيا . على الرابط: <https://www.iktissadonline.com>
- 13- نزار ميلاد الفورناس، السياسة الروسية في ليبيا بعد الربيع العربي، رؤية تركية، 2018. على الرابط: <https://rouyateturkiyyah.com/file/365>
- 14- نسرين سليمان" أمريكا تعلن وقوفها مع ليبيا لمقاومة التدخل الأجنبي واستعادة سيادتها كاملة" صحيفة القدس العربي، 1 أغسطس 2023 على الرابط: <https://www.alquds.co.uk>
- 15- "هل تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي بين تركيا ودول عربية " 8 ديسمبر 2019. على الرابط: <https://www.bbc.com>
- 16- وحدة الرصد والتحليل، حدود التدخل المصري في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. على الرابط: <https://fikrcenter.com>